وفاق لبناء دولة.. أم لإصلاح المجاري؟!

عبدالله عمر باوزير*

لعلنا لا نأتي بجديد حين نقول ابتداءً التوافقية السياسية ..لا تبرر هذا السيلان!! من التصريحات الرسمية لحكومة التوافق–السياسي المليئة بالكليمات البراقة والعبارات المفعمة بالأمل الخادع مثل«تسعى الحكومة لوضع برنامج لتحسين المدن اليمنية الرئيسية»الذي تناولته وسائل الإعلام ووزعته وكالت الأنباء على لسان دولة رئيس الوزراء متزامناً مع تصريحات لوزير الداخلية: الإرهاب لن يزيد أجهزة الأمن إلا إصراراً على مواجهة الإرهاب وبدون هوادة..وغيرها الكثير والعديد لوزراء حكومة الوفاق في الحكومة !! المتناقضة زعاماتها الحزبية ووسائلها الإعلامية واخرى ذلك ماورد على لساني د.ياسين سعيد نعمان وعبد الوهاب الأنسي في ندوة (التحديات اليمنية) التي بثتها قناة شباب اليمن.

هذه التصريحات المجافية لكل مايجري على الأرض من أعمال إرهابية لتنظيم القاعدة أو غيرها من التنظيمات ذات الشعار الإسلاموي او الرافعة له مثل:أنصار الشريعة والجهاد وغيرها من المعلن والمستتر على ماذا تدل إذا ما أسقطنا عليها تلك التصريحات وأيضا مطالبات مجلس النواب واستعجاله تقديم الحكومة لتقريرها في الوقت الذي يؤكد فيه الرئيس: عبدربه منصور هادي –على أن لا مخرج للبلاد من هذه الأوضاع خارج «المبادرة الخليجية..ألا تدل :على العمل لإفشال المبادرة؟! وتؤكد لنا وجود مخططات مسبقة التصميم ومحددة الأهداف لتحويل اليمن إلى أداة «افغانية « في جزيرة العرب» بأدوات يمنية لأهداف خارجية—إقليمية ودولية لا تجمعها غير أفغنة اليمن وتحويله إلى ساحة صراع ايديولوجي وإستراتيجيات أهدافها تقاسم النفوذ والمصالح في الجزيرة العربية –بكل ما تمثله على صعيد الجبلوتيك العربي الإسلامي والجبوأستراتيجي على صعيد المصالح الدولية–الاقتصادية والأمنية–خصوصاً وأن الجانب الديمغرافي قد تم الإخلال به بأسلوب ذكي من خلال استقدام العمالة الآسيوية وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن حتى قاربت الـ٤٠ ٪ بشكل عام وتتراوح بين الـ ٢٠و١٢٠٪بحسب الدول وعلى اختلاف مجتمعاتها وتركيبتها السكانية .

كل ذلك كان الدافع لدول الخليج العربية للمبادرة لوضع حد للأزمة اليمنية ولإيقاف تداعياتها يومها والشروع في إعادة صياغة الدولة اليمنية – الحديثة ونظامها السياسي على أسس المواطنة والحقوق المتساوية–وكانت الخطوة الأولى تتمثل في قبول الرئيس:علي عبدالله صالح –التنازل عن الفترة الدستورية المتبقية له وتكليف نائبه بتحمل مسئوليات الرئاسة والدعوة إلى انتخابات مبكرة وتكليف مرشح المعارضة رئاسة حكومة وفاق وطني لتنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة ،والشروع في تنفيذ المرحلة الثانية بإجراء الانتخابات الرئاسية وفي موعدها وهو ما تم ..ولكن يبدو أن المشاركة والتصويت قد فاجأ أطرافاً كثيرة كانت تراهن على وصول رئيس توافقي لا رئيس يمثل سلطة الشعب وسيادته وبالتالي:إرادته الوطنية.

الأمر الذي دفع بهذه القوى إلى التعبير عن فشلها في تغييب الإرادة الوطنية..بتلك العمليات الإرهابية يوم تسلم الرئيس:عبدربه منصور –مهام منصبه دستورياً المتزامنة مع مجموعة من الأعمال السياسية والإعلامية الهادفة إلى تعطيل لا بل إقاف العمل ببرنامج المبادرة وبالتالي الإجهاز عليها والعودة بالبلاد إلى حافة الهاوية أو دفعها إليها..وإلا بماذا نفسر المطالبة بإقصاء الرئيس/ علي عبدالله صالح..عن الحياة السياسية وقد غادر موقعه السيادي إلى دوره السياسي من خلال زعامته لأكبر حزب سياسي يمتلك الأغلبية النيابية والأغلبية على مستوى المجالس المحلية بالإضافة إلى دوره التاريخي وعلاقاته الدولية ،وجميعنا يفترض أن توظيف الثقل السياسي والأدبي لرئيس الجمهورية السابق مطلوب على الصعيدين الخارجي والوطني وعلى أكثر من صعيد سياسي واجتماعي—لحفظ التوازنات وهو مايجب أن تدركه القوى الحريصة على الأمن والاستقرار والمستقبل—كما تدركه دول الخليج العربية وقوى النظام الدولي–الدائمة العضوية في مجلس الأمن،الراعية للمبادرة.

تلك الحملة السياسية لم تتوقف عند الخطاب الإعلامي المحلي بل ساندتها الفضائيات الخارجية مثيرة قضية فنية وسيادية..هي هيكلة القوات المسلحة حتى يمكن السير في تنفيذ المبادرة وفي ندوات متلفزة وعلي القنوات القومية..التي أصبحت من حصة المعارضة في حكومة الوفاق – المنصرفة إلى غير مهمتها..والمشغولة بوضع برامج لتحسين المدن الرئيسية !!في الوقت الذي مازالت المظاهر المسلحة— العسكرية والميليشاوية تؤكد عدم استكمال المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية تؤكد العمليات الإرهابية على عجز الحكومة ولجوئها إلى تغطية ذلك باستخدام خطاب الوهم وبيعه.. وهنا الخطورة.. لأن مثل هذا الخطاب لن يؤدي إلا إلى توسيع المساحات لتمزيق المجتمع وتفتيت الوطن من خلال هذا الخطاب بكل مايحمله من استغباء واستخفاف ..بل واستفزاز لعقول الناس.

المطلوب بوضوح وصراحة من حكومة التوافقية السياسية أن ترتقي إلى حكومة وفاق وطني ،وتعيد ترتيب أولوياتها وفقاً لأهداف وآليات المبادرة، وأول الأولويات الإعداد للمؤتمر العام للحوار الوطني وعلى مرحلتين أفقية ورأسية،بمعنى حوار وطني–مجتمعي على مستوى المديريات يفضي المؤتمر المحافظة..الذي بدوره يحدد مشروعها أو رؤيتها لنوعية الدولة والنظام السياسي من خلال ماتتوصل إليه أطيافها السياسية وشرائحها الاجتماعية و منابرها الفكرية والاقتصادية..وعلى رئيس الجمهورية الدعوة إلى الحوار وممارسة حقه في عزل الوزراء..الزعماء ما لم يلتزموا بالمهمة التي وزروا لها «بناء دولة «لا.. مشاريع مجاري وتحسين شوارع ؟!للحفاظ على وطن يتآكل ومجتمع يمكن أفغنته ؟!وهو المفوض..فقط بممارسة سلطة وسيادة الشعب وعليه وحده تقع مسئولية إرساء قواعد اجتماعية ووطنية جديدة تعيد إلى الوحدة مكانتها من خلال التعامل مع حقائق ما يجري على الأرض لا التعاطي مع الشعارات المجردة والمقولات الجاهزة المعبرة عن عقلية إقصائية ورغبوية لا ترى إلا ذاتها..ويبقى السؤال: إلى أين ياحكومة الوفاق..بناء الدولة أم تحسين المدن وإصلاح مجاري الصرف الصحي؟!

*كاتب سياسي—عضو المجلس المحلي لمحافظة حضرموت

بين حرية المجتمع.. وحرية الفرد في المجتمع

عبدالجليل أبو غانم

واللجنة التحضيرية للحوار المنبثقة من جميع القوى بالاشتراك مع قطاعات الشعب المختلفة تواصل مهامها على نطاق واسع لتهيئة المناخات الملائمة لهذا الحوار الجامع الشامل على طريق تحقيق أهداف الثورة الشعبية السلمية الرائدة كاملة في إطار المبادئ الوطنية المعبرة عن روح التطور والوفاق والانسجام بين حرية المجتمع وحرية الفرد في المجتمع. وموضوع القانون باعتباره أخطر ما يواجه الثورة اليوم ويضعها على المحك.

إن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون دائماً أكبر من مراكز القوة وأعلى من إرادات الأفراد. لأنه يعبر بصدق عن الجميع ومطالب المجتمع. ويحقق الانسجام التام بين حرية الفرد في المجتمع وبين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الدستورية. والموازنة بين الحق البسيط للفرد في الحياة» أكل وسكن وأمن.. الخ» وبين الحق المركب للفرد في هذه الحياة « الطموح والتفوق والانطلاق النابع من الرغبة والقدرة» أو بعبارة بين حق اللقمة من أجل الحياة وحق البرطعة في ميدان الحياة.

ولست أبالغ إذا أرجعت جميع التطورات والثورات التي حدثت على مر التاريخ إلى تصادم هذين الحقين وإلى تحقيق أحدهما على حساب الآخر إلى الحد الذي يشعر الإنسان بفقده أحدهما فيثور من أجل استعادته.

وبديهي أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الناس في المجتمع وتعبر عن الأسلوب الذي ارتضوه للتعامل بينهم ولتطبيق العدالة والأمن والرخاء الذي يتطلعون إليه والذي يتوق إليه مجتمعهم. وتتحقق به آمال الناس. كل الناس وليس بعض الناس. وأن يؤكد التطور المستمر لهذه الآمال، بحيث لا يصبح مع الزمن وثيقة تاريخية ينظر الناس إليها في دهشة وكأنها شيء لا يعنيهم. أو يصبح قيداً يثقل سير المجتمع بل ويقيد انطلاقه بل يجب ألا يكون معبراً عن مصالح قلة في المجتمع تتعارض مع صلب مصلحته، وأن يحمل في ثناياه روح التطور بحيث يصبح شيئاً حيا ينمو مع المجتمع ويدفعه إلى التطور، ويكون دائماً في خدمته وفي عونه من أجل النمو والبناء والتغيير والحرية للإنسان بمعناها المتسع، وحريته في أن يحقق لنفسه كل ما يتجاوز مطالب الحيوان البدنية ومن ذلك التفكير والخلق والابتكار، ورغبته الدائمة في السبق والتمييز، فالحرية رصيد سائل يدفع منه بقدر ما يأخذ، والإنسان عندما يثور من أجلها، لا يثور على مجرد فقدها، بل يثور لأنها تنهب، يثور على السرقة وليس على فقد الحرية التي وهبها الله، ومن جديد تثبت الحقيقة الجازمة بأن النظم يجب أن تتطور لملاءمة الفرد حاجيات الإنسان والمجتمع الذي يحرص على أن تكون الصفقة عادلة لكي لا يضطر للثورة من أجل استردادها مرة ومرات، وهكذا هي الشعوب الحية ترى حكمها في ذلك حكم الرصيد البدني والعصبي وكل ما تحرص عليه وتناضل في سبيله على مر العصور والأزمان، كما هو شعبنا يقدم المزيد من التضحيات والبذل والعطاء على طريق أهداف ومبادئ ثورته الإنسانية، ويقف بكل فئاته في مختلف الميادين والساحات على امتداد الوطن، باعتبار الحرية أثمن ما لديه، وسيظل يكافح بكل ما أوتي من قوة واثقا بنصر الله، ولينصر الله من ينصره، وعلى الباغي تدور الدوائر.

عين العقل والصواب..!!

يحيى محمد العلفي

●،، ما طرحه الزميل معاذ الخميسي في يوميات «الثورة» السبت تحت عنوان «تفاءلوا» كان حقاً هو الأمر الجدير باهتمام وتفهم كافة الزملاء في إطار مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر بقطاعاتها المختلفة – سواء من حيث ما تطرق إليه من هموم أساسية مهنية وحياتية مشتركة وتعني جميع موظفي المؤسسة «صحافيين وفنيين وإداريين وعمال» دون استثناء باعتبار أن هذه المؤسسة ملاذهم ومصدر رزقهم ورزق من يعولون ومن الواجب حمايتها والمحافظة عليها والعمل على تطويرها وتنمية مواردها وتحديث أجهزتها لتواكب التطور والطموح الذي ننشده.. أو من حيث مراعاة روح الاخوة والزمالة التي عشناها معاً سنوات طويلة كأسرة واحدة وفريق عمل متكامل، كلما يهمنا هو النجاح في أعمالنا وتقديم خدمة إعلامية وصحفية تشبع رغبة جماهير القراء وتعالج قضايا وهموم شعبنا وبلادنا بكل موضوعية وصدق وأمانة..

اليوم وقد أصبح لهذه المؤسسة الصحفية الأولى والرائدة في اليمن قيادة شابة من أبنائها الذين ترعرعوا بين أهدابها وانهالوا أصول فن وعلم الصحافة من مدرستها الوطنية العملاقة..وبعد كآبة عابرة من الصراعات والمماحكات التي كادت أن تعصف بالمؤسسة وتضيع مستقبل العاملين فيها – وبعد ترقب وتخوف – جادت لنا الأقدار بأفضل ما كان يدور في الحسبان حين صدر القرار الجمهوري رقم)٣٧ (لسنة٢٠١٢ م، بتعيين الاستاذ والزميل المبدع عبدالرحمن قاسم بجاش رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الثورة رئيساً لتحرير صحيفة الثورة، وتعيين الزميل العزيز عبدالله الصعفاني نائباً لرئيس مجلس الإدارة نائباً لرئيس التحرير، والزميل الشاب الرائع خالد الهروجي نائباً لرئيس مجلس الإدارة للشؤون المالية والموارد البشرية – وبصدور هذا التعيين تكون المؤسسة الصحفية الأولى في البلد قد أغلقت ملف التنافس المحموم والسباق اللا محدود باتجاه القيادة للمؤسسة – ويكون العاملون فيها قد خلصوا إلى باحة عهد جديد والخروج من مهمة الأوضاع المتردية إلى مرحلة الجد ليقف الجميع قيادة وموظفين على عتبه إصلاح وتنظيف ما أفسدته الأوضاع الأخيرة والوصول إلى الغايات المنشودة التي معها ومن خلالها تحسم كافة الإشكالات ويصبح التعاون والتفاهم والزمالة أسمى من أي شيء آخر.

ولا شك أن القيادة الجديدة – أو بالاحري زملاء المهنة المسنودة إليهم مسئولية قيادة المؤسسة – يدركون جيداً بأن أمامهم مهام شاقة وعوائق بلا حدود، وهم أيضاً على دراية بها، وذلك يقتضي منهم ومن جميع منتسبي المؤسسة وضع خطوط عريضة للأولويات وللاهتمامات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر المستحقات والمديونيات المتراكمة على المؤسسة سواءً للموظفين أو للآخرين ومن ثم جدولتها ووضع برنامج زمني لسدادها وفق الإمكانيات وإن اقتضى الأمر الاستعانة بالقيادة العليا للدولة وفي المقدمة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، الذي نعتقد ونجزم بأنه لن يبخل على مؤسسة بحجم مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر التي كادت أن تنهار بسبب السيولة المالية.. وذلك أضعف الإيمان.

ونحن على يقين بأن ذلك هو عين العقل والصواب والله من وراء القصد.

المشير هادي «وحملة المباخر»

عبدالفتاح البنوس

●،، انتصر اليمنيون على الظروف الصعبة والمريرة التي يعيشونها وتجاوزوا كل تداعياتها وعبروا بعون الله وتوفيقه إلى شاطئ الأمان في الـ ٢١ من فبراير عندما احتكموا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب الرئيس التوافقي المناضل عبدربه منصور هادي الذي حاز على أكثر من ستة ملايين ونصف المليون من الأصوات ليتوج رئيساً لليمن خلفاً للرئيس السابق المشير علي عبدالله صالح.

■ فوز هادي برئاسة الجمهورية يُشكل نقلة نوعية في مسار العملية السياسية في البلاد، ويمثل نقطة تحول في حياة اليمنيين الذين عاشوا ما يقرب العام في ظل أوضاع صعبة ومريرة لم يسبق لهم أن عايشوها من قبل، وقد عكس الإقبال الواسع من قبل الناخبين رجالاً ونساءً على صناديق الاقتراع الرغبة الشعبية والجماهيرية في التغيير نحو الأفضل ونقل السلطة بالطرق السلمية عبر صناديق الاقتراع فالجميع يتطلعون إلى ما سيقدمه الرئيس عبدربه منصور هادي من خدمات تصب مجملها في تحسين أوضاعهم المعيشية وإحداث استفاقة مُنعشة للاقتصاد الوطني، ونقلة نوعية في مستوى الخدمات الأساسية وفي مقدمتها خدمات المياة والكهرباء، وكذا استعادة الأمن والاستقرار والسكينة العامة في عموم أرجاء الوطن، وتعزيز دعائم الشراكة الوطنية بين مختلف القوى السياسية والمكونات الشبابية والثورية الفاعلة في الساحة المحلية، لقد أذهلني إصرار بعض كبار السن والمعاقين على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات رغم الظروف التي يمرون بها وشعرت بالارتياح وأنا أشاهد الكثير من صغار السن وهم يتسابقون على تلصيق صور الرئيس عبدربه منصور هادي الرئيس الجديد الذي توافق عليه كل اليمنيين من أجل إخراج البلاد من الأزمات التي تعصف بها، ولست حالة التفاؤل الواسعة التي تختلج صدور السواد الأعظم من أبناء الشعب بأن الغد سيكون أفضل بمشيئة الله، وأن اليمن في الطريق للولوج نحو اليمن الجديد.

■ لقد شكل نجاح المشير عبدربه منصور هادي في الانتخابات الرئاسية المبكرة، نجاحاً لكل اليمنيين الذين منحوه أصواتهم وقالوا نعم للأمن والاستقرار في رحاب اليمن الجديد الذي ينتظر جهود كل المخلصين من أبناء الشعب من أجل الوصول إليه، فالتعاون مطلوب من الجميع مع الرئيس الجديد، فاليد الواحدة لا تصفق ومهما كانت إمكانيات ومؤهلات الرئيس الجديد فإنه بمفرده لا يستطيع أن يحقق أحلام وطموحات وآمال وتطلعات أبناء الشعب الذين منحوه الثقة وبايعوه عبر صناديق الاقتراع لقيادة الوطن وإخراجه من المحنة التي يعايشها فالإنجاز المنشود لا يتحقق إلا في ظل تكاتف وتضافر الجهود الرسمية والشعبية من أجل تجاوز الظروف الراهنة وطي صفحة الأزمة السياسية وفتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن في ظل الرئيس الجديد المشير عبدربه منصور هادي، الذي نأمل أن يكون عند مستوى الثقة التي منحه إياها الشعب، وذلك ليتسنى للوطن تجاوز كل الأزمات التي كادت أن تعصف به، وما أريد الإشارة إليه اليوم هي نصيحة من مواطن أدلى بصوته للرئيس عبد ربه منصور هادي ورأى أن من واجبه إسداء النصح لولي أمره خصوصاً وهو في الأيام الأولى على سدة الحكم، وهي نصيحة المخلص الشفق الحريص على نجاحه في مهام قيادة البلاد وأقول له: إياك أن تصدق أبواق المدح والثناء والإطراء والتبجيل، إياك وحملة المباخر الذين يتزلفون ويكذبون من أجل كسب ودك والحصول على مراكز مقربة منك لا تكترث وهرطقاتهم ومديحهم الزائف فهؤلاء لا يمثلون أي شيء أمام الملايين الذين لبوا دعوتك واستجابوا لشعارك ووافقوا على أن يكونوا معك وشركاء لك في بناء اليمن الجديد، لا تصدقهم ولا تصغي إليهم لأنهم وأمثالهم كانوا السبب في خداع من كان قبلك في منصب الرئاسة، لقد جعلوه يصدق كل ما يقولونه له وصار ينظر إليهم على أنهم صوت الحق وجعلوه يبتعد عن ملامسة هموم وتطلعات الشعب وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى الثورة عليه والمطالبة بتنحيه عن السلطة رغم كل الإنجازات والخطوات الإيجابية التي حققها والتي قام بها طيلة فترة حكمه التي امتدت نحو ٣٣ عاماً.

أيها الرئيس الجديد لا تصدق من كذب ودلّس على من سبقك في السلطة، لا تثق فيهم فهم لا يريدون لك والوطن الخير، هم يريدون الحفاظ على مصالحهم وضمان ديمومة المكاسب التي يحصدونها على حساب ثروات ومقدرات الوطن، انتصر للوطن والشعب ولتعمل على اختيار بطانة صالحة لم يسبق أن تلوثت أيديها بنهب المال العام وقضايا الفساد والإفساد، الوطن في خير وهناك قيادات وطنية مشهود لها بالوطنية والكفاءة فكن حريصا على أن تقربها نحوك ودع عنك المنافقين وسماسرة السياسة الذين يتحولون ويتبدلون ما بين الفينة والأخرى من أجل المال والمصلحة الذاتية الرخيصة، لقد أصبحت رئيسا للبلاد وصار بيدك الحل والعقد، وصرت صاحب القرار الأول في البلاد فكن حازما وإياك أن تخضع لسلطة الحل والعقد، وصرت صاحب القرار الأول في البلاد فكن حازماً وإياك أن تخضع لسلطة سيخ متسلط أو مسؤول نافذ، الكل اليوم تحت إمرتك، فاضرب بيد من حديد، نريد دولة لها هيبتها ورهبتها، نريد دولة «تقط المسمار»، نريد أن يخضع «القبيلي الجلف» و«الشيخ المتعجرف» و «المسؤول المنحرف» و«المواطن المسيخف» لسلطة الدولة، سلطة النظام والقانون لا نريد أن يكون هناك درجات ومستويات للمواطنة فكلنا «أولاد تسعة» إلا ماندر والنادر لا حكم له، نريد أن تختفي الامتيازات ومعايير الوجاهة والمحسوبية ليظل التعامل محصوراً بمعيار الوطنية الذي يتساوى عنده وأمامه الجميع.

أيها الرئيس أنا واحد من الملايين الذين قالوا لك نعم ومرغوا أصابعهم بالحبر صبيحة الـ٢١ من فبراير، فلا تخيب ظني فيك وكن في صف الشعب باعتباره مصدر السلطة التي وصلت إليها، وصدقني لا تحتاج إلى فرقة حسب الله المتخصصة للمدح والإطراء، الشعب معك ومنحك الثقة وعليك الشروع في العمل الجاد من أجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم، أدر ظهرك للمنافقين الذين لا هم لهم سوى إظهار حبهم وإخلاصهم الزائف لك ،وأنت أكثر معرفة منا بهم، فلا تغتر بهم يا فخامة الرئيس، الشعب يريد أن يشاهد منك إنجازات ملموسة على أرض الواقع الشعب لا يريد خطابات وتصريحات مشبعة بالوعود والتسويفات فلقد سئمناها جميعاً وأكل عليها الدهر وشرب، نريد إنجاز ما تقر به أعيننا وتطمئن به نفوسنا وتصلح به أوضاعنا وتتحسن به ظروفنا ويتعافى به اقتصادنا، نريد ما يعزز من أمن الوطن وتطوره ونموه وازدهاره، نريد ما يلبي أهداف وطموحات الجميع دون استثناء بما لا يتعارض مع الثوابت والمكتسبات الوطنية العظيمة والخالدة، نريد ما يقربنا نحو خط العبور الآمن باتجاه بناء اليمن الجديد وصنع المستقبل الأفضل، ولكي أكون صريحاً معك يا فخامة الرئيس فإن الشعب يريد منك في أسرع وقت ممكن إعادة الأمن والاستقرار للبلاد وحل مشكلة الكهرباء والأزمات التموينية المختلفة وهذه المهام هي بمثابة الاختبار الحقيقي لك وقدرتك على قيادة البلاد وإخراجها من الأوضاع التي تمر بها.

حفظ الله اليمن واليمنيين، وأدام علينا نعمة الوحدة والأمن والاستقرار، ولا عاش أعداء اليمن.

أمنية ونصيحة

عبدالغني علي

أتمنى من كل من كان طرفا في النزاع المسلح وكل من تلطخت يده في الدم أن يتنحى جانبا مغادرا الساحة السياسية حتى لا يثير ردود الأفعال المكبوتة ومن أجل التعافي من تلك الفترة الدامية والذهاب نحو غد ينهض بهذا الوطن المهدود..

– إذا أردت أن تغادر مكانك وزمانك إلى أماكن أخرى وأزمنة أخرى هناك وسيلة تستطيع من خلالها العبور والتحليق عبرها تطلب الانسجام والانغماس بحواسك في عالمها ومادتها تجدها في الكتب.

أسرى أخبار

أحمد الزرقة

أكثر من ١٥ عملية تخريبية طالت أنابيب تصدير النفط والغاز خلال الأشهر المنصرمة من هذا العام .. مما أدى لخسائر فادحة تعرض لها اقتصاد البلاد .. تلك التفجيرات شبيهة بالتفجيرات التي كانت تطال خطوط نقل الكهرباء طول الفترة الماضية .. المحرك لتلك العمليات هو ذاته والمخرج منها هو ذات المخرج .. يبدو اننا سنقضي الكثير من حياتنا أسرى لأخبار تفجيرات الكهربا والنفط وقتل المدنيين والعسكر وتخريب المدن .. ليس للأرواح المنهكه غير الصبر حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا.

عقم سياسي

نجيب صالح

لا اجد تفسيراً منطقياً لما يجري اليوم في الساحة السياسية سوى الجهل بمقتضيات الأمور إن لم يكن العقم السياسي،،، يا إلهي كم نحتاج من الوقت كي نتحرر من افكار الماضي؟ وكم سيكون بمقدورنا تحمل حماقات الأفراد ودفع الثمن الغالي؟